مقـــالة عـــن

" ابن خلدون و التحول الإقتصادي"

تـــأليـــف

ديتـــــرويس

تـــرجـــمة

أ.د /محمد ياسر الخواجة

أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب للدراسات العليا و البحوث

Dieter, Weiss, Ibn khaldun on economic
Transformation , Middle east studies,
U. S. A. , N.
27 , 1995 , PP . 29-37

عبد الرحمن بن خلدون و التحول الاقتصادي

لقد تعرضت عدد من البلدان العربية لبرامج التكيف الهيكلى structure adjustment programs تحت إشراف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، و تهدف هذه البرامج إلى جعل النظم الاقتصادية المختلفة و بعض النظم العربية الاشتراكية أكثر اتجاها نحو آليات السوق ، خاصة أن السياسات التي بدأت في الخمسينات و الستينات في دول مثل الجزائر ، و تونس و سوريا ، و مصر أدت إلى تصاعد التوتر الاجتماعي الذي نجم عن التزايد السكاني المستمر ، نحو التكتلات الحضرية و البطالة . و انه من المتوقع ببساطة – مع فوكوياما – في كتابه نهاية التاريخ أن غالبية المجتمعات تحاول أن تتبنى نظام السوق و تقوية المجتمع المدني ، و الديمقراطية البرلمانية.

وكما عرف ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) فإن التغير الاقتصادي والاجتماعي عملية لا تنتهى أبدا ، و انه من المناسب هنا أن نلقى الضوء على هذا الباحث العظيم من العالم العربي الذى كتب بحثا حيوياً واستراتيجيات ملائمة منذ (٦٠٠) عاماً.

ابن خلدون و نظرية النسق الاجتماعي:

ولد ابن خلدون فى تونس من عشيرة ذات أصول من الجنوب الغربى ، و لها نفوذ حقيقي فى أسلمة أسبانيا بعد سقوط Seville فى عام ١٢٤٨ فى شمال غرب إفريقيا . و لقد تعرض لاضطرا بات عدة و تولى أول موقع فى عام ١٣٥٢ فى محكمة تونس فى سن العشرين ، و انطلق للمواقع الإدارية و الدبلوماسية ، والقضائية فى خدمة مختلف الحكام فى المغرب ، و أسبانيا و مصر.

و من عام ١٣٧٥ إلى ١٣٧٨ ضاق من السياسة و مخاطر الحياة العامة ، و كتب فى هذه الفترة كتابه تاريخ العالم **(كتاب العبر)** و التي اشتهرت بمقدمة ابن خلدون التي أتمها فى عام ١٣٧٧م ولا شك أن حياة ابن خلدون أعطته خبرة و خلفية عن محاولته لاستخلاص الخبرة التاريخية فى تحديد القواعد العلمية المنظمة لازدهار و اضمحلال الأنساق الاجتماعية و تفسير أشكال التغير التاريخي ،و أنه هدف الى أن هناك علم جديد لنشأة و انهيار الثقافات (سماه علم العمران البشرى) هذا العلم طبقاً لابن خلدون يجب أن يكون موضوعه الاساسى – المجتمع الانسانى – و مشكلاته الأساسية التحولات الاجتماعية و بالتعبيرات الحديثة فإنه تناول العمليات التى تحدث التغير الدائري أثناء المظاهر العادية نسبيا ، و لكن النسق الاجتماعي يخضع لتغيرات حادة من وقت لآخر بحيث يؤدى الى حدوث تغيرات أساسية فيه.

ولقد شاهد هذا بنفسه فى شكل الطاعون الأسود black death الذي تفشى في أوربا و آسيا فى القرن الرابع عشر و الذي أصاب تونس في عام (١٣٤٨- ١٣٤٩).

و كان المفهوم الاساسى للنظرية الاجتماعية عند ابن خلدون هو العصبية asabiyya (شعور الجماعة بالتماسك الاجتماعي social cohesion) و الذي يرى من خلاله انه القوة الحاسمة وراء ظهور الحضارة .

و في هذه الأيام يمكن أن تنطبق العصبية على عملية التنمية الاقتصادية حيث أنها يمكن أن تشيد كالتزام مشترك للقادة لتطوير تقوية دافعية الشعوب للإنجاز ، وأن نجاح أو فشل استراتيجيات التنمية أثناء العقود الأربعة الماضية كان يتحدد في الواقع بواسطة هذين العاملين **(العصبية و الدافع للإنجاز)** اكثر من العناصر الاقتصادية التقليدية مثل رأس المال و الموارد الطبيعية ، و العمل غير الماهر.

ووفقا لابن خلدون فإن العصبية ظهرت تلقائيا بين القبائل و الأتباع (الأقارب) و أنها العلاقة بين الأشخاص الذين يساندون كل منهما الآخر.

و العصبية يمكن أن تمتد الى الموكلين و المتحالفين عندما تكون المصالح المتبادلة بينهم مشتركة ، و التضامن و التماسك الاجتماعي و المشاعر الجماعية هي التى تحدث التعاون .

وأن تدعيم القائد السياسي بالعصبية بدرجة كافية يمكن أن تساعده في تأسيس سلالة حاكمة جديدة dynasty فالتعاون co-operation أساس لبناء تنظيم اجتماعي كفء و لذلك فإنه يصبح اكثر وأكثر أهمية لنمو الدولة و أن الاختلاف في نوعية العصبية يحدد الاختلاف في حجم و نوعية الحضارة ، و بعد الوصول الى قمة الحضارة فإن العصبية تصبح من الضروري ضعيفة كنتيجة لتشابك مجموعة من العوامل النفسية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .

و أن الانغماس في الترف و الرفاهية يلعب دوراً بارزاً في الفساد و الانحلال ، و أن انحلال الحضارة القديمة يسمح بظهور حضارة أخرى جديدة منافسة و هذا ما يوضح أن رؤى ابن خلدون هي حديثة بشكل لافت للنظر .

و توضح العقود الأربعة للتنمية الاقتصادية التى تمت في (١٥٠) دولة أن التماسك الاجتماعي المبنى على الاتفاق الثقافي و الاجتماعي الأكيد ، و إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان هي في الواقع العامل الحاسم في النجاح .

فضلا عن مجموعة من العناصر الأخرى كالتزام الصفوة الحاكمة بالتنمية ، و توفير إطار ملائم للعمل في ظل الظروف الاقتصادية الكبرى و التنظيم الثقافي ، وتأهيل العامل البشرى المرتبط بالتقاليد التعليمية ، و البرامج الدراسية الموجهة بالممارسة و التطبيق ، والقيم الموجهة بالإنجاز.

ملاحظات ابن خلدون على التنمية الاقتصادية:

لقد نشر آدم سميث في عام ١٧٧٦م كتابه " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم " و قد شرح في الفصل الأول من هذا الكتاب لماذا أن تقسيم العمل يمكن العمال من التخصص ، و زيادة إنتاجيتهم و في الحقيقة لقد قدم ابن خلدون أيضا تفسيراً لنفس هذه القضية منذ اكثر من (٤٠٠) عام على وجه التحديد .

حيث سعى ابن خلدون لتحليل الحاجة الاجتماعية و ميل الناس للتعاون و العيش معاً ، و في ضوء تفسيره لقضية تقسيم العمل في المجتمع ، فيقول :

" فالإنسان لا يستطيع أن يلبى حاجاته الأساسية و الضرورية بمفـرده في المجتمع الذي يعيش فيه ، و كل الكائنات البشرية يجب أن تتعاون ، فإن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجاته من ذلك الغذاء ، فالحنطة مثلا لا يحصل عليها إلا بعد كثير من الطحن ، و العجـن ، و الطبخ ، و كل واحد من هذه الأعمال الثلاث يحتـاج الـى مـواعين و آلات، لا تتم إلا بصناعات متعددة ، و الى أعمال أخرى يخرج الحـب من غلاف السنابل ، و يحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة و مصانع كثيرة اكثر من الأولى بكثير ، و يستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضـه قدرة الواحد ، فلابد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسـه ليحصـل على القوت له و لهم .

و كلما تعقدت شبكة العمل باستمرار كلما تطلب التعاون ، و من ثم فالعصبية و التعاون يصبحا أكثر أهمية في التنميـة ، و بخاصـة فـي المراحل العالية من التنظيم و نمو الأسواق ، ومع تصاعد الثروة هناك طلب متزايد على المنتجات الأكثر تميزاً في الأسواق المتباينة التى تقدم بدورها فرصا جديدة لمنتجات اكثر تخصصاً .

فالتنمية تتكون من الحافز المتبادل من العرض و الطلب و المرتبط بتشجيع العلم و التكنولوجيا .

هذا و لقد أدرك ابن خلدون أن الأسعار و القيم تتحدد عن طريـق العرض و الطلب ، و انه أكد على أهمية الروابط بين آليات السـوق ، فالطلب يتيح فرصاً للربح و يحفز العرض ، و القوة الشرائية تنقلب الى الطلب ، و هذا يحفز عملية التنمية المتراكمة .

و لقد أكد ابن خلدون على دور العمل كمصدر للقيمة المضـــافة ، فالربح هو القيمة التى يحصل عليها الإنسان من العمل ، وكـــان علـــى وعى بأن التعليم و المستوى العالي من التكنولوجيا يؤدى الـــى زيـــادة الإنتاجية . وعندما تتوافر المقدرة التكنولوجيةِ فإنها تجذب المواهب التى بدورها تقوى الفائدة التقنية ، لهذا السبب فإن التنمية تتمركز في المـــدن حيث أن الطلب والدخل فيها مرتفع ، والقوة الشرائية متزايدة ، و لقـــد أعلن ابن خلدون أن التنمية الاقتصادية تحتاج الى إطار عمل سياســـي مستقر أو ثابت.

و هذا الاكتشاف قد تأكد مرة أخرى في الوقت الراهن ، و رأى أن الهيكل الادارى يجب أن يكون بسيطاً ، و متمركزا على وظائف قليلـــة أساسا مثل الدفاع و الدبلوماسية و التمويل العام ، ورأى أن الإشـــراف على الأسواق و تعزيز التعاملات المالية المنظمة ، و فحـــص المبـــاني لحماية السكان يجب أن تكون جزاءاً من واجباتها الأساسية .

هذا و لقد وصف ابن خلدون مؤهلات الحاكم الجيد فيقول:

" إذا ولى الرجل منكم أو صير إليه أمر خلق الله و عياله ، فليراقب الله عز و جل ، و ليؤثر طاعته ، وليكن مع الضعيف رفيقـــا و للمظلـــوم منصفاً ، فإن الخلق عيال الله ، وأحبهم إليه أرفقهم بعياله ، ثـــم لـــيكن بالعدل حاكماً ، وللأشراف مكرما وللوفي موقراً ، وللـــبلاد عـــامراً ، وللرعية متآلفاً ، وعن آذاهم متخلفاً ، وليكن في مجلسه متواضعاً حليماً، وفى سجلات خراجه واستقصاء حقوقه رفيقاً، و الاهتمام بشكوى الناس، إنجاز الواجبات الدينية ، والعبادة الإلهية بكل تفاصيلها ، وتجنب الحيل، والمكر و الغش وعدم الوفاء بالتعهدات و أشياء أخرى شبيهه "

ونسق العمل طبقاً لابن خلدون يجب أن يتوازن بين الإشراف العام أو السيطرة العامة ووعى القيادة بالتوافق مع الحرية الاقتصادية للأفراد، وغير معوق لسيطرة القطاع العام أو يزيد من فرض الضرائب بصورة مرهقة ، فإنها تحطم الحوافز الاقتصادية للعمل المنتج ، وأن الأسواق يجب أن تكون متحررة من سياسة التدخل الاستبدادية .

و كان ابن خلدون على وعى أيضا بان رخص الأسعار مضر بالمحترفين و المنتجين ، واعتبر ذلك أولا بالزرع فإنه إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح و الزراعة لقلة الربح فيه و ندارته أو فقده ، فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ، و يعودون بالإنفاق على رؤوس أموالهم ، و تفسد أقوالهم و يصيرون الى الفقر و الخصاصة.

فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص ، و كذلك الغلاء المفرط ، و إنما معاش الناس و كسبهم في المتوسط من ذلك و سرعة حوالة الأسواق "

ثم رأى أن الصعوبات المالية و قلة الربح الذي ينتج عن قلة الحوافز نحو العمل ، فإن هذا يؤدى الى تحطيم الهيكل المالي ، ثم يستطرد قائلاً بأن الحاكم التجاري هو السبب في تحطيم التجارة ، و أن تفشى هذه الظاهرة أثناء العقود الماضية ، كان لها اثر اساسى على الأمن الغذائي في عديد من الدول العربية .

ويرى ابن خلدون أن صك العملة هو نظام ديني وظيفته المحافظة على قيمة العملة من الذهب والفضة ضد تدهور قيمتها ، وأن ختم الحاكم على العملات يضمن جودتها و نقائها ، وأن الشعوب تريد الاستقرار في قيمة العملة.

و يقول ابن خلدون أن للذهب و الفضة قيمة ثابتة ، و بالتالي فإنه يرفض أن قيمة هذه المعادن تخضع لعمليات العرض و الطلب (فكل شيء من الأشياء الأخرى يخضع لتقلبات السوق باستثناء الذهب والفضة فإنهم أساس الربح ، والملكية و الثروة).

ولقد حدد ابن خلدون ثلاثة وظائف أساسية للنقود و هي:

- **باعتبارها معيار للقيمة.**
- **ووسيط في عملية التبادل.**
- **و أنها تحافظ على القيمة.**

كما رأى ابن خلدون انه من الضروري تصميم نظام مناسب للضرائب من اجل التنمية الاقتصادية ، وأن الدولة يجب أن تكون الجهاز الوحيد لجباية الضرائب طبقا للنظام الديني ، الذي يعنى بالزكاة على الأرض ، وأن صندوق الضرائب يجب أن يصنع حدوداً ثابتة للضرائب ولا يجب تجاوزها و مع ذلك فإن ابن خلدون أدرك أن الفضائل مثل التعاطف و التوقير و التواضع و احترام حقوق الملكية سوف تتلاشى حينما تظهر سلالة حاكمة قوية و غنية ، لأنها تفرض ضرائب جديدة و مرتفعة و بالتالي فهي تفرض أعباء على رعاياها ، ولا تشجع النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ويرى أن الاقتصاد المتقدم يقدم ضريبية قوية و يؤدى إلى زيادة الموارد العامة ، لكن ارتفاع الضرائب يقلص الاقتصاد ويؤدى إلى انهيار الأعمال التجارية ، ويقلل من أرزاق الرعايا التي تأتى من التجارة بصفة عامة . ولذلك إذا لم تحدث عمليات تجارية في الأسواق فإنه لا ربح على الإطلاق ، و بالتالي فإن الدخل الضريبي سوف يتقلص و يتدهور لان معظم الدخل الضريبي يأتي من رسوم الجمارك على التجارة ، و هذا يؤدى إلى المجاعة و الاضطراب ، و تدهور أحوال الدولة و فى بداية أي حكم فان حصيلة الضرائب تحقق دخلا كبيراً من الممتلكات الصغيرة ، فى حين انه فى نهاية الحكم فان حصيلة الضرائب تحقق دخلاً صغيرا من الممتلكات الكبيرة ، وكان ابن خلدون مؤيداً لمبدأ المحافظة على انخفاض أسعار المواد الغذائية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان ، ومع ذلك فان انخفاض الأسعار لا يجب أن يتم عن طريق تدخل الدولة فى تثبيت الأسعار . لان هذا سوف يحطم الحوافز للإنتاج ، مثلما نرى فى سياسات التنمية العربية الراهنة التي تخضع لبرنامج التصحيح الهيكلي المعاصر.

و لقد وصف ابن خلدون الآليات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية للتكتل الحضري بأنها " ازدياد السكان و الهجرة إلى المدن ، وظهور قوة شرائية حضرية ، وخلق الأسواق ، والفرص نحو الخصخصة و الزيادة فى إنتاجية العمل و الثروة .

و في العاصمة تزيد الحكومة من سرعة هذه العملية من خلال الإنفاق العام ، و القرب من الحاكم يعنى المشاركة فى التدفق الاضافى للدخل " لذلك تنمو ثرواتهم و يزداد غناهم ، و تتضاعف عادات و أساليب الرفاهية ، و تترسخ بينهم بقوة جميع أنواع المهن المختلفة ، فهذه إذاً هي الثقافة المقيمة".

ويقدم ابن خلدون مبادىء نظرية المكان المركزي central place theory فبالمدن الرئيسية حرف شديدة التخصص لا تتواجد فى الريف، وتعتمد المرافق المتطورة مثل الحمامات العمومية على الطلب الذي ينشأ فى مدينة كبيرة آهلة بالسكان بكثافة ، بينما لايمكن دعم مثل هذه المؤسسات فى المدن الأصغر ، و حتى إذا حدث هذا فإنها تهمل و يحل بها الخراب لعدم وجود الطلب الكافي عليها.

وأخيرا يؤكد ابن خلدون على خطر إهمال الجوانب الصحية لتخطيط المدن ، فمع ازدياد الكثافة السكانية ينمو و يتضاعف التعفن putrefaction و ينتج عن ذلك انفعالات تؤثر على الحالات المزاجية ، و تصبح الأجسام مريضة و ضعيفة ، و سبب ذلك ازدياد التعفن و الرطوبات الضارة هو دائماً حضارة كثيفة وافرة ، و لقد أوضح العلم فى المكان الصحيح انه من الضروري وجود مساحات خالية و مناطق غير آهلة متناثرة هنا و هناك بين المناطق المتحضرة ، فهذا يجعل دوران الهواء ممكنا ، ويزيل الفساد و التعفن الذي يؤثر على الهواء بعد الاحتكاك بالكائنات الحية . و يجلب هواء صحياً و هذا أيضا هو السبب الذي يفسر حدوث الأوبئة فى المدن الآهلة بكثافة أكثر عنه فى الأماكن الأخرى .

و لدى ابن خلدون مفهوم آلي إلى حد ما بأن النمو السكاني هو نتيجة مترتبة على ازدياد الثروة ، هناك قاعدة كريمة و خيرة تعمل كحافز للرعايا و تمنحهم الطاقة للأنشطة الثقافية ، فسوف تكون الحضارة وافرة ، و سوف يكون التكاثر نشطاً و يحدث كل هذا تدريجياً و فى أحسن الأحوال فسوف تصبح الآثار ملحوظة بعد جيل أو جيلين وفى نهاية الجيلين تقترب السلالة الحاكمة dynasty من نهاية حياتها الطبيعية ،و فى ذلك الوقت تكون الحضارة قد وصلت إلى نهاية نموها ووفرتها و يصاحب تدهور الظروف الصحية و ظهور الأمراض والأوبئة حدوث المجاعة fanine ، فيترك عدد كبير من صغار المزارعين الزراعة نتيجة للضرائب الثقيلة ، و مصادرة الملكية ، وعدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الثورة التي يثيرها انهيار السلالة الحاكمة و ترتفع أسعار الغذاء و تحدث المجاعات ، و بالتالي فان التكتل الحضري urban agglomeration يحمل جرثومة دماره ، ويرتبط التدهور بالتمويل العام نظرا لان السلالة الحاكمة ، تحاول فى مراحلها الأخيرة استغلال القاعدة الضريبية للوفاء بالطلب المتزايد على المخصصات المالية ويشمل ذلك تمويل المرتزقة لتأمين قوتها .

و يلاحظ ابن خلدون أيضاً أن الاقتصاد سيتدهور حينما تكون الحكومة تحت ضغط مالي لخفض الطلب العام على سلع وخدمات الاقتصاد الحضري.

ويتميز نموذج التطور الدوري لابن خلدون بالتوازن الحركي للسكان ، والتمدين و التمويل العام بالتشابك مع العناصر الاجتماعية النفسية و الثقافية و السياسية .

وأن التفاعل المتبادل بين هذه العناصر هو الذي يحدد ظهور و انهيار الحضارات ، وفى الواقع لقد جاءت الخلفية الواقعية لابن خلدون من ملاحظاته المستمرة للتقلبات الدائرية التى حدثت فى العالم الاسلامى فى أسبانيا و إفريقيا بين الحدود العليا و الدنيا الثابتة نسبياً .

المقدمة وثيقة الصلة بسياسات التكيف الهيكلي:

لقد توصل ابن خلدون إلى بعض العناصر الوثيقة الصلة بعمليات التنمية الاقتصادية مثل خلق القيم المضافة آلية عمل العرض و الطلب ، الاستهلاك و الإنتاج و دور النقود ، و التراكم الرأسمالي ، و التمويل العام و نمو السكان ، و آثار التكتل الحضري ، و الدور الحيوي للزراعة ، و أهمية الاستقرار السياسي و الأحوال التنظيمية للنسق الاقتصادي على المستوى الكلى كما هي منعكسة فى برنامج التكيف الهيكلى المعاصر .

وانه دافع بشدة عن أهمية تقديم حوافز اقتصادية للاستثمار ، وحذر من سياسة التدخل ، وسياسات مصادرة الممتلكات ، وأدرك أهمية التماسك والتضامن الاجتماعي ، والالتزام المشترك كمعوقات اجتماعية سياسية أساسية للتنمية ، وكل هذا ما زال حيوياً للسياسات الاقتصادية المعاصرة . هذا ولقد مر زمن طويل على الوطن العربي منذ نهاية المرحلة الاستعمارية ، حيث حاولت بعض الدول تطبيق الأفكار الاشتراكية فى العقود الأولى ، وآخرون بدأوا باستراتيجيات السوق

الموجه وتحولت إلى رأسمالية الدولة الموجهة . و سياسات دولة الرفاهية ، ولم يستطع أحد من الدول العربية أن تساير الدول المصنعة حديثا فى الشرق الأقصى.

وفى هذا الإطار فان عددا من المناقشات التي آثارها ابن خلدون مازالت تستحق الانتباه ، ومن بين هذا دور العصبية ، العرض والطلب، والقوى العاملة المؤهلة ، العلم و التكنولوجيا ، والاستقرار السياسي الاقتصادي ، الإدارة الحكومية الكفء ، استقرار العملة ، التمويل العام المضمون أو الجيد و دعم الأسعار الغذائية ، و التحضر ، الضغط السكاني و التحكم البيئي.

هذا و لقد واجهت عددا من الدول العربية أثناء تطبيق عمليات التكيف الهيكلي بزيادة البطالة ، و انخفاض الإنتاج ، و الدخل و زيادة التوتر الاجتماعي و الصحوة الإسلامية . كما واجهت الدول التى اعتمدت على قطاع عام قوى مشكلات تحويل إعادة توظيف أكثر من (٥٠%) من قوة العمل فى القطاع الصناعي و لذا فهناك حاجة إلى استثمارات ضخمة فى البنية الأساسية infra structure ، و المعدات الصناعية ، لمواكبة المعايير التقنية و التنافسية التى وصلت إليها الدول المصنعة حديثا فى الشرق الأقصى ، و تشكل العقبات أو التحديات البيئية و ندرة المياه مشاكل جمة ، فعلى سبيل المثال فموارد المياه الأردنية سوف تستنفد فى عام (٢٠٠٠) و بصفة عامة فان إصلاح الأساليب الإدارية أصبحت ضرورية فى دول مثل الجزائر و مصر ، و حتى الآن لم يظهر اتفاق عام لأخذ طريقة أفضل للإصلاح الشامل ، فالتخطيط المتغير أو الاقتصاديات المختلطة فى دول العالم العربي

تتطلب أساليب جديدة للتدخل مركزة على الاقتصاد الكلى و على الحوافز غير المباشرة .

و الكل يوافق أن هناك ضرورة للتغيير ولكن هناك اختلافات فى مدى و سرعة وتتابع هذه التغيرات واستخلاصاً لما سبق فان **الموضوعات الثلاثة الأساسية للمناقشة هي :**

- **هل تنجح الإصلاحات الجزئية فى حين تستمر التشوهات فى الاقتصاد الكلى ؟**
- **هل استمرار الإجماع السياسي لصالح الإصلاحات يؤدى إلى زيادة الاضطراب الاجتماعي و ارتفاع البطالة ؟**
- **هل يمكن التغلب على عدم وجود خبراء فى المنظومة الإدارية و القانونية لاقتصاد السوق ؟**

و من الممكن أن نعطى الأفضلية فى الأساس للملكية الخاصة قبل تحديد مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي و تطور السوق ، و هناك اتجاه واحد لتقليل المخاطر السياسية هو أن يبقى الاقتصاد تحت سيطرة الصفوة القديمة للقطاع العام ، أو البدء بالاقتصاد الكلى . و منها التركيز بصفة خاصة على الجانب المالي و تأسيس أسواق فعالة للبضائع و الخدمات ، و عوامل الإنتاج ، حيث أن القطاع الخاص لا يستطيع العمل بصورة فعالة بدون نظام و أسواق مالية ، و من ثم يتم فى مرحلة لاحقة عملية خصخصة المؤسسات التى تمتلكها الدولة ، و هذا التتابع ليس الأفضل لجميع أنواع الاقتصاد ، و لكن الخبرة التى اكتسبت من الوطن العربي ، و أوربا الشرقية تشير إلى أن الطريقة الفعالة تبدأ بثبات و رسوخ الاقتصاد الكلى ، و هذا يعنى إصلاح

الموازنة و العملة و ميزان المدفوعات و بعدها يتم رفع و خفض أسعار ، و تحرير التجارة الدولية و المحلية ، و كثير من هذه الأمور نصح بها ابن خلدون بلغة عصره .

هذا و لا يوجد إصلاح يمكن أن يتجنب التعديلات الاجتماعية الأليمة ، فالتضخم المالي و البطالة عن العمل يميلان للزيادة ، كما يصعب السيطرة على الأسعار ، كما تصبح الخسائر الحقيقية لتشوهات الهياكل الصناعية السابقة أكثر وضوحاً.

و فى العديد من الدول العربية تزداد المعارضات السياسية باستمرار و أيضا التفاوت فى الدخل يتجه إلى التزايد و سيشكل تحديا لمفهوم العدالة الاجتماعية التى ظهرت فى السابق ، لذلك فالعصبية تشكل لب مفهوم المساندة السياسية لعملية التكيف الهيكلى .

أن تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الشاملة سوف تستغرق عقدا من الزمن ، و أن سنوات عديدة ضرورية لكي يكون للقياسات الأكثر أهمية تأثيرا على عملية توطيد و تثبيت العمليات الاقتصادية الكبيرة منها عدم انتظام أسعار البضائع و الخدمات وتحرير التجارة و سوق العمالة ، وخصخصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بناء شبكة اقتصادية متطورة ، و التى فى بعض البلدان فى مصر يمول الادخار الاجتماعي عن طريق البنك الدولي . و بعد عدة سنوات متتالية يجب الاتجاه نحو التحرير و الخصخصة التى يجب أن تنفذ ، كما يجب أن تعالج القضايا الأساسية للإطار التنظيمي و القانوني و الادارى .

الوقت أصبح مهما و لكنه يمر سريعاً دون استغلاله فى العديد من الدول العربية المكتظة بالسكان مع التزايد السكاني غير المقيد و تضاؤل منافذ الهجرة أيضا . أن التغيير ليس موضوع نقاش ، ولكن تأخر الإنجازات ينجم عن التكلفة الاجتماعية للتحول و الذي لا يمكن أن تتحمله كثير من الدول العربية بمفردها و الذي سوف يؤدى إلى نقص الدخل و الانخفاض إلى أقصى حد فى حدود الاستهلاك و أن تحقيق الاستقرار السياسي و التماسك الاجتماعي و الادارى الذي أشار إليه ابن خلدون ربما يصبح من أهم المشكلات الرئيسية .

و فى كل مكان فان الإصلاح يعانى من حقيقة أن التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلى ليست ممولة ، و الذي يتسبب عنه فقدان معايير محددة للإصلاح فى حين أن الدول الغربية و العربية الغنية بالبترول تنشغل أساسا بتطوير المفهوم الواسع و البعيد المدى عن الاقتصاد الاقليمى و الأمن الاجتماعي فى دول المشرق و المغرب ، و هذا من الممكن أن يصبح قضية أساسية للمجتمع الاوربى بالرغم من انشغالها بالاضطرابات التى تحدث فى أوربا الشرقية .

و أن منظور دول عبر المتوسط كان جزءا من خبرة ابن خلدون السياسية عندما انتقل من شمال إفريقيا إلى محكمة الملك محمد الخامس فى غرناطة .

و فى عصرنا هذا فان الأمن المشترك من المنظور الاوربى أصبح مهددا بزيادة الفقر و التوتر الاجتماعي في الدول العربية المتاخمة على حدود البحر الأبيض المتوسط و من المحتمل أن يشترك أعضاء الدول العربية الغنية بتروليا فى هذه المخاوف . و فى كلا الجزئين من العالم

العربي و أوربا الشرقية فان نهاية الشيوعية تركت خواءً ايديولوجياً ثم ملئوه بإحياء العواطف الدينية و الأخلاقية و القومية .

و نحن نعيش فى هذه الأيام نبحث عن هوية لنا فى هـذا العـالم المضطرب ، حيث أن نظام العالم الجديد ، و السلام المشترك و نهايـة التاريخ ، حل محل انتهاء التنسيق السياسي المعتمد على الحرب الباردة و ظهور تساؤلات عديدة تطالب بالاعتدال ، و أن هذا التحليل الواضح قد أثاره ابن خلدون فى تعميمه على ضرورة التعايش بين كلا الجانبين من البحر المتوسط .

و أن الدول العربية فى عملية التكيف الهيكلي لا تستطيع أن تتجنب دروس التنمية الماضية ، لتوزيع الموارد النادرة بأهداف ذات مغـزى داخل إطار عمل مناسب من الحوافز المجسدة فى إطار اتفاق اجتماعي عام ، و هذا ما أشار إليه ابن خلدون فى وقت مبكر . كما أن ملاحظاته العامة مازالت عصرية للإصلاحات الاقتصادية الراهنة سواء فى داخل البلاد العربية أو خارجها .